**وزارة التعليم العالي**

**والبحث العلمي**

*جامعة المستقبل*

*قسم المالية والمصرفية*

*حقوق الانسان*

*المرحلة الاولى*

المحاضرة العاشرة

**اعداد**

م.م غدير حيدر سعيد

2024 - 2025 

**المنظمات الدولية غير الحكومية التي تهتم بحماية حقوق الانسان وحرياته**

**هناك العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تهتم بحماية حقوق الإنسان وحرياته، ومن أبرزها:**

**1. منظمة العفو الدولية (Amnesty International)**

**تدافع عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.**

**تركز على قضايا مثل التعذيب، وحرية التعبير، وحقوق اللاجئين، والعدالة الجنائية.**

**2. هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)**

**تحقق في انتهاكات حقوق الإنسان وتصدر تقارير موثقة عنها.**

**تعمل على الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية لحماية الحقوق.**

**3. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)**

**شبكة تضم أكثر من 180 منظمة حقوقية حول العالم.**

**تركز على الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية.**

**4. لجنة الحقوقيين الدولية (ICJ)**

**تعمل على تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان من خلال القانون الدولي.**

**5. منظمة أطباء بلا حدود (Médecins Sans Frontières - MSF)**

**تقدم المساعدة الطبية في مناطق النزاعات والكوارث، وتوثّق الانتهاكات الصحية لحقوق الإنسان.**

**6. المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT)**

**تركز على محاربة التعذيب والعنف ضد الأفراد، خاصة المعتقلين والسجناء السياسيين.**

**7. مراسلون بلا حدود (Reporters Without Borders - RSF)**

**تدافع عن حرية الصحافة وحماية الصحفيين من القمع والانتهاكات.**

**هل لديك اهتمام بمنظمة معينة أو قضية حقوقية محددة؟**

القواعد التي تعتمدها الحكومة الديمقراطية في تقيد الحقوق

في النظام الديمقراطي، تخضع تقييدات الحقوق والحريات لمجموعة من المبادئ والقواعد التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية الحقوق الفردية والمصلحة العامة. من أبرز هذه القواعد:

1. الشرعية: أي أن أي تقييد للحقوق يجب أن يستند إلى قانون صادر عن سلطة شرعية، وليس بقرار تعسفي.

2. الضرورة: يجب أن يكون التقييد ضرورياً لحماية مصلحة عامة، مثل الأمن القومي أو الصحة العامة أو النظام العام.

3. التناسب: ينبغي أن يكون التقييد متناسباً مع الهدف المرجو تحقيقه، بحيث لا يكون مفرطًا أو غير ضروري.

4. عدم التمييز: لا يجوز أن تكون التقييدات قائمة على التمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو أي سبب آخر محظور.

5. احترام الجوهر الأساسي للحقوق: لا يمكن أن يصل التقييد إلى حد إلغاء الحق نفسه أو إفراغه من مضمونه الأساسي.

6. الإشراف القضائي: يجب أن تخضع التقييدات لمراقبة القضاء لضمان عدم التعسف أو انتهاك الحقوق الأساسية.

7. الانسجام مع المواثيق الدولية: يجب أن تتوافق التقييدات مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان التي وقّعت عليها الدولة.

هذه المبادئ تضمن أن تكون أي قيود مفروضة على الحقوق والحريات في الديمقراطية مبررة وعادلة وليست أداة للقمع أو التحكم السياسي.